 **جمهورية العراق**

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**جامعة ميسان / كلية الإدارة والاقتصاد**

**قسم الاقتصاد**

**الحماية الاجتماعية بين اقتصاد السوق وتأثيرات العولمة**

**بحث تخرج مقدم الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة ميسان وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في علوم الاقتصاد**

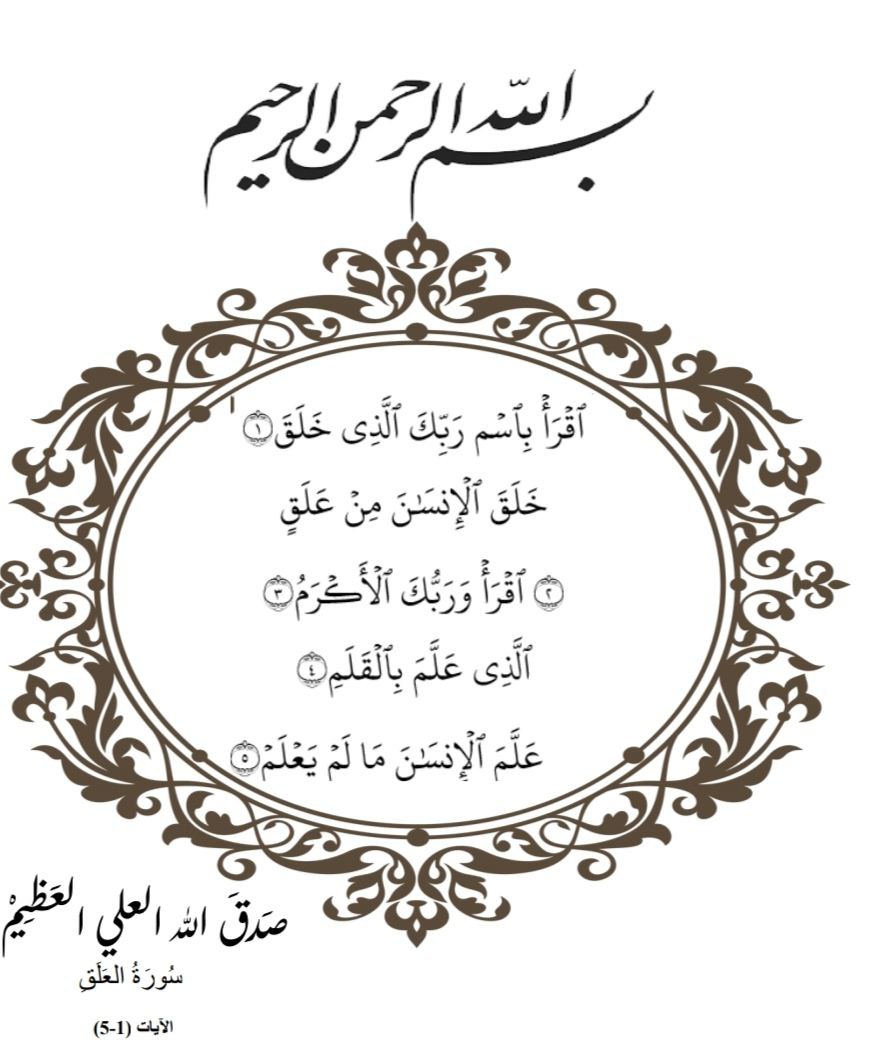
**اعداد الطالب**

**كرار حسين علوان**

**بأشراف**

**م.م. حيدر سامي علوان**

**١٤٤٤هـ 2023م**





الاهداء:

أرى رحلتي الجامعية قد انتهت اليوم بالفعل، من بعد تعب ومشقة لوقت طويل.

وها أنا اليوم أختم بحث تخرجي بكل ما لدي من همة ونشاط.

وبداخلي كل تقدير وامتنان لكل شخص كان له الفضل في مسيرتي وقدم لي المساعدة ولو باليسر، لكم أبويا الأعزاء، وأصدقائي وبالأخص صديقتي المقربة وأساتذتي المبجلين.

أهديك اليوم بحث تخرجي داعي الله عز وجل أن ينال إعجابكم.

**شكر وعرفان**

دائماً هي كلمات الشكر والثناء تكون في غاية الصعوبة عند صياغتها

 ربما لانها تشعرنا دوماً بقصورها وعدم ايفائها حق من نهديه هذه الاسطر

فاليوم اقف امام الصعوبة ذاتها وانا احاول صياغة وكتابة بعض كلمات الشكر فالبعض يستحق ماهو اكثر من الثناء وفي كثير من الاوقات من الصعب التعبير عما نكنه بداخلنا

من احترام وتقدير للسادة العاملين بالكلية بدءاً من السادة

اعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والموضفين وعمال الكلية لما بذلوه

من مجهود وعمل رائع متميز , كما وانني اريد ان انوه عن المستوى الرفيع

والهائل الذي يتحلون به جميع العاملين في الكلية

شكراً لكم من اعماق قلبي

على عطائكم الدائم , وكلمات الثناء لن توفيكم حقكم

فشكراً على عطائَكم



**المستخلص:**

في إطار تنامي الضغوطات على دول المنطقة العربية لإعادة هيكلة اقتصاداتها، خاصة الدول ذات المديونيات العالية وما يتبع ذلك من تداعيات على الميزانية العامة من تقليص في مخصصات برامجها الاجتماعية، برز على الساحة العالمية خلال العقدين المنصرمين اهتمام بتطوير نظم الحماية الاجتماعية لتكون البديل عن "الدولة الكينيزية" أو دولة الرفاه الاجتماعي.

وتهدف ورقة العمل هذه إلى التعرف على إنجازات البلدان العربية في مجالي نظم الضمان الاجتماعي ونظم شبكات الأمان الاجتماعي، وذلك من خلال استعراض أهم مميزاتها والتعرف على التحديات التي تواجهها في سعيها للحد من البطالة وتأمين العجز والشيخوخة ومكافحة الفقر والتهميش الاجتماعي.

وما جاء في هذا البحث هو اهم مظاهر العولمة وتجلياتها على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، والكشف عن أهم المخاطر التي تنجم عنها، وما يستتبع ذلك من أوجه تغير في أدوار الدولة ووظائفها تجاه توفير الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي.

المحتويات

|  |  |
| --- | --- |
| الموضوع | **الصفحة** |
| الاية القرانية | **أ** |
| الاهداء | **ب** |
| الشكر والعرفان | **ت** |
| المستخلص | **ج** |
| فهرس المحتويات | **ح** |
| المقدمة | **1** |
| مشكلة البحث | **2** |
| اهداف البحث | **2** |
| اهمية البحث | **2** |
| هيكلية البحث | **3** |
| المبحث الاول: مفاهيم حول الحماية الاجتماعية | **4-11** |
| المبحث الثاني: اقتصاد السوق | **12-15** |
| المبحث الثالث: تأثيرات العولمة ودور المنضمات على قوانين الحماية الاجتماعية | **16-20** |
| الاستنتاجات | **21** |
| التوصيات | **22** |
| المصادر والمراجع | **23-25** |

**المقدمة:**

لقد تنامت خلال العقدين المنصرمين الاهتمامات المحلية والدولية بقضايا الفقر ومكافحته وتوفير أنواع من الحماية الاجتماعية للفئات المهمشة والمحرومة في دول العالم الثالث، وذلك على أثر سياسات إعادة هيكلة العديد من اقتصادات تلك الدول التي أوصت بها منظمات عالمية صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، بغرض دمج اقتصاداتها في إطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وإسقاط آفة الحواجز التي تحول دون تحقيق هذا الهدف.

وفي هذا السياق، تعرضت الدول العربية وما تزال إلى ضغوط مكثفة ومتصاعدة لإلحاق اقتصاداتها بالسوق الرأسمالية العالمية وإعداد مجتمعاتها للتعامل مع متطلباتها، مواجهة بذلك العديد من التحديات الجديدة والتي من بينها "التكيف مع الطبيعة المتغيرة للمخاطر الاجتماعية والفقر والبطالة الناتجة عن الترابط العالمي المتزايد للتجارة وأسواق رأس المال؛ الحد من التفاوت الاجتماعي والتكنولوجي المتزايد وطنيا ودوليا والتخفيف منه, المحافظة على إرادة السياسات الوطنية وقدرتها على توفير الموارد اللازمة للحماية الاجتماعية مع تحسين الفعالية من حيث تكاليف وأداء وشفافية القطاع العام في إطار موارده المحدودة, القدرة على التعامل مع التأثير المتزايد لأطراف فاعلة جديدة الشارات المتعددة الجنسيات وأصحاب الاستثمارات الخارجية والمؤسسات الدولية على أنواعها )نصر: ٢٠٠١).

إن نظام الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي عرف تطورات هامة عبر مختلف المراحل خاصة بعد الحرب العالمية الأولى والآزمة الاقتصادية 1929 وتم التأكيد عليها أكثر بعد الحرب العالمية الثانية إذ أن قائمة المخاطر الاجتماعية التي تستوجب الحماية الاجتماعية توسعت كثيرا وفقا للتطورات الصناعية والتجارية العالمية المتزايدة.

وفي ظل العولمة تزداد اهمية الدور الاجتماعي للدولة بل أنه يتسِّع ليشمل الحفاظ على السلام والآمن داخل الحدود الوطنيَّة، وتوفير العدالة، وضمان احترام الحقوق ، وصياغة وتنفيذ السياسات، وتوفير السلع العامة، وضمان الاستقرار الاجتماعي والرعاية الاجتماعية.

**اولا: مشكلة البحث**

ما هو الدور الاجتماعي للدولة في ظل العولمة واقتصاد السوق؟

**ثانيا : أهداف البحث**

1. تقديم لمحة عامة عن الوضع الحالي للضمان الاجتماعي , في ظل تأثيرات العولمة .
2. تحديد التحديات والفرص المتنوعة أمام الدول الأعضاء في مجال الضمان الاجتماعي وتقديم لمحة عامة عن الاستجابات الوطنية
3. تقديم لمحة عامة عن الإجراءات التي اتخذتها منظمة العمل الدولية من أجل دعم جهود الهيئات المكونة و الرامية إلى مواجهة التحديات وانتهاز الفرص في مجال الضمان الاجتماعي.
4. التركيز الاجتماعي على تأثيرات العولمة

**ثالثا: اهمية البحث**

١. مراجعة أنظمة الحماية الاجتماعية القائمة وسياساتها المعمول بها في البلدان العربية وإبراز أهم التحديات التي تواجهها.

٢. التعرف على متطلبات العولمة وما تفرضه من تغيير في أدوار الحكومات تجاه توفير الحماية

الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي في إطار تزايد الفقر وارتفاع نسب البطالة في المنطقة.

٣. تقييم أنظمة الحماية الاجتماعية التقليدية من أسر ومجتمعات محلية وهيئات دينية وتحديد قدراتها على توفير الحماية الاجتماعية.

٤. التعرف على الأدوار الجديدة للهيئات الفاعلة وشراء آخرين من قطاع خاص ومنظمات أهلية دولية ومجتمع مدني ومانحين دوليين في تحديد وتطبيق أوجه الحماية الاجتماعية في بلدان المنطقة.

٥. اقتراح البدائل المناسبة لتوفير الحماية الاجتماعية للفئات المهمشة وللعاملين في القطاع غير

الرسمي بغية تعزيز التلاحم الاجتماعي وتمكين الدولة والمجتمع من مواجهة تزايد الفقر ونسب البطالة.

**ثالثا: هيكلية البحث**

تم تقسيم البحث الى اربعة مباحث .

المبحث الاول: مفاهيم عامة عن الحماية الاجتماعية.

المبحث الثاني : مفاهيم حول اقتصاد السوق.

المبحث الثالث : دور المنظمات الدولية في تحقيق الحماية الاجتماعية.

المبحث الرابع : تأثيرات العولمة على سياسات الحماية الاجتماعية.

**المبحث الاول: مفاهيم حول الحماية الاجتماعية**

**اولا: مفهوم الحماية الاجتماعية**

**الحماية الاجتماعية**، كما عرفها [معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B9%D9%87%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9_%D9%84%D8%A8%D8%AD%D9%88%D8%AB_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9)، تهتم بمنع وإدارة والتغلب على الحالات التي تؤثر سلبًا على رفاهة الشعب,  وتتكون الحماية الاجتماعية من السياسات والبرامج الرامية إلى الحد من الفقر والضعف من خلال تعزيز كفاءة أسواق العمل، مما يقلل من تعرض الناس للمخاطر ويعزز قدرتهم على إدارة المخاطر الاقتصادية والاجتماعية، مثل البطالة والإقصاء والمرض والعجز والشيخوخة(الرضي, **٢٠٠٨:** 3) .

ومن الأنواع الأكثر شيوعًا من الحماية الاجتماعية:

* **تدخلات سوق العمل** هي السياسات والبرامج الرامية إلى تعزيز العمالة والتشغيل الفعال لأسواق العمل وحماية العمال.
* **التأمين الاجتماعي** يخفف من المخاطر المرتبطة بالبطالة والمرض والعجز والإصابات المرتبطة بالعمل والشيخوخة، مثل التأمين الصحي أو التأمين ضد البطالة.
* **المساعدة الاجتماعية** هي عندما يتم نقل الموارد، إما نقدًا أو عينًا، إلى الأفراد أو الأسر الضعيفة دون أي وسيلة أخرى للدعم الكافي، بما فيهم [الأمهات العازبات](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF_%D8%A3%D8%B9%D8%B2%D8%A8) أو المشردين أو متحدي الإعاقة الجسدية أو العقلية (نايف عبير,1999).

**ثانيا :تاريخ الحماية الاجتماعية**

عادة، كان يتم استخدام الحماية الاجتماعية في دولة الرفاهة الأوروبية وأجزاء أخرى من العالم المتقدم للحفاظ على مستوى معيشة معين ومعالجة الفقر الوقتي. ويمكن إرجاع أحد الأمثلة الأولى عن الحماية الاجتماعية التي تقدمها الدولة إلى الإمبراطور الروماني [تراجان](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%A7%D9%86)، الذي قام بتوسعة برنامج للحصول على الحبوب مجانًا كي يشمل المزيد من المواطنين الفقراء في الإمبراطورية. وبالإضافة لذلك، وضع الأموال العامة لدعم الأطفال الفقراء. ولم تكن الرفاهة منظمة حتى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وقد أنشئت أنظمة الرفاهة (الرعاية)، خلال هذه الفترة في ألمانيا وبريطانيا العظمى، لاستهداف الطبقات العاملة (انظر التأمين الوطني. واتبعت الولايات المتحدة هذا النظام بعد عدة سنوات، خلال فترة [الكساد الكبير](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B3%D8%A7%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A8%D9%8A%D8%B1)، لتقديم الإغاثة الطارئة لأولئك الذين يعانون بشكل أصعب. ومع ذلك، نمت الحماية الاجتماعية الحديثة لتطوق مجموعة أوسع من القضايا والأغراض؛ ويتم الآن استخدامها كنهج سياسي في الدول النامية، لمعالجة قضايا الفقر المستمر والأسباب الهيكلية المستهدفة. وعلاوة على ذلك، تم تصميمه لرفع المستفيدين من براثن الفقر، بدلاً من تقديم الحماية السلبية في أوقات الطوارئ ,Brazil Seem Miseries) 2002).

**ثالثا: الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية**

أدّت أحداث من قبيل الطفرة التي شهدتها البرامج الوطنية المبتكرة للحماية الاجتماعية في جنوب الكرة الأرضية في أواخر التسعينات والأزمة المالية والاقتصادية في عام 2008 إلى ازدياد الدعم السياسي تدريجياً لفكرة تمويل الدولة حداً أدنى للحماية الاجتماعية. ووفقاً للتوصية المتعلقة بالحدود الدنيا للحماية الاجتماعية (التوصية 202 لمنظمة العمل الدولية، المعتمدة في 14 حزيران/يونيه 2012) فإن الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية هي مجموعة من ضمانات التأمين الاجتماعي تُصاغ على الصعيد الوطني وتهدف إلى تيسير الحصول على خدمات الرعاية الاجتماعية الضرورية وتأمين الدخل الأساسي لكل من يحتاجها وفي مختلف المراحل العمرية(**برهان غليون,1999)**.

وتشكل مبادرة الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية التي تترأسها منظمة العمل الدولية استجابةً سياساتي لمحدودية الغطاء العالمي للضمان الاجتماعي. فوفقاً للتقرير العالمي للحماية الاجتماعية الصادر عن منظمة العمل الدولية للفترة 2014-2015، فإن نسبة 73 في المائة من سكان العالم إما لا تحظى بتغطية نُظم ضمان اجتماعي شاملة أو تحظى بتغطية جزئية فقط. ويشير تقرير منظمة العمل الدولية إلى أن ثمة 75 بلداً ليس لديها برامج ينص عليها القانون لتقديم استحقاقات الطفل والأسرة، وأن معدل الإنفاق العالمي على هذه البرامج لا يتجاوز 0.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. كما أن مستحقات إصابات العمل والإعاقة والأمومة والشيخوخة لا تتوفر إلا على نطاق محدود جداً حول العالم.

وفي عام 2009، اعتمد مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق مبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية، من جملة تسع مبادرات مشتركة للأمم المتحدة ترمي للتكيف مع الأزمتين العالميتين الاقتصادية والمالية. وأنشئ، في إطار هذه المبادرة، الفريق الاستشاري للحد الأدنى للحماية الاجتماعية بهدف تعزيز أنشطة الدعوة على الصعيد العالمي وبلورة الجوانب المفاهمة السياس آتية لهذا النهج.

وفي عام 2011، أصدر الفريق تقريراً بعنوان *الحد الأدنى للحماية الاجتماعية من أجل عولمة عادلة وشاملة للجميع*، تضمّن تجميعاً لأنشطة الدعوة العالمية المتعلقة بالحماية الاجتماعية. وفي عام 2012، اعتمدت الحكومات وأرباب العمل والعمال من 185 بلداً التوصية رقم 202 لمنظمة العمل الدولية بالإجماع، في الجلسة 101 لمؤتمر العمل الدولي. وتؤكد هذه التوصية التاريخية أهمية الضمان الاجتماعي كحق من حقوق الإنسان للجميع، وتقدم إرشادات بشأن بناء نُظم ضمان اجتماعي شاملة. وفي عام 2012 أيضاً، في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +20) المعنون "المستقبل الذي نصبو إليه"، التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها 66/288، أكدت الدول ضرورة "توفير الحماية الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع" وشجعت "المبادرات الوطنية والمحلية التي تهدف إلى توفير الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية لجميع المواطنين" وأكدت مجدداً أن سياسات التنمية المستدامة والقضاء على الفقر ينبغي أن "تحترم جميع حقوق الإنسان" (المرفق، الفقرتان 156 و107 و58)( بدرية البشر,2008).

وتقدم التوصية 202 لمنظمة العمل الدولية إرشادات للدول الأعضاء بشأن السبل الكفيلة بتوسيع نطاق الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية وتكييفها مع الظروف الوطنية. وتشدد على ضرورة أن تتضمن الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية الضمانات الأربع الأساسية التالية على الأقل:

(أ) الحصول على الرعاية الصحية الأساسية، بما في ذلك رعاية الأمومة؛

(ب) توفير أمن الدخل الأساسي للأطفال، بما يشمل الحصول على التغذية والتعليم والرعاية وأي سلع أو خدمات ضرورية أخرى؛

(ج) توفير أمن الدخل الأساسي للأشخاص في سن العمل غير القادرين على كسب دخل كاف، لا سيما في حالات المرض والبطالة والأمومة والإعاقة؛

(د) توفير أمن الدخل الأساسي للأشخاص المسنين.

ولئن كان الهدف النهائي هو إنشاء نُظم شاملة للحماية الاجتماعية، فإن تنفيذ هذه النُظم يمكن تحقيقه تدريجياً بما يتفق مع الموارد المتاحة لدى الدول. وينبغي أن تبلور البلدان التي تعتمد حداً أدنى للحماية الاجتماعية استراتيجيات وطنية تُصاغ بالمشاركة وتحترم مبادئ عدم التمييز والمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي. وقد تشتمل هذه الاستراتيجيات على توليفة من التدابير، حسب آليات الحماية الاجتماعية القائمة، بما في ذلك: النهج القائم على الاشتراكات أو خلافه، والنهج المخصص أو الشامل، والنهج العام أو الخاص، وذلك حسب السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للبلد(أمل فؤاد ،2007).

وتُظهر نتائج الأبحاث التي أجرتها منظمة العمل الدولية وتجارب العديد من البلدان النامية في هذا المجال أن جميع البلدان تقريباً قادرة على توفير حدود دنيا من الحماية الاجتماعية، وأن هذه الحدود الدنيا تشكل أدوات فعالة في مكافحة الفقر.

وهناك فرق بين نهج الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية ونهجي "شبكة الأمان" أو "شبكة الأمان الاجتماعي" اللذين يقدمان مستحقات غير قائمة على الاشتراكات ومصممة لتوفير دعم منتظم وهادف وقابل للتكهن به للفقراء والضعفاء. أما هدف الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية فهو تقديم مقاربة شاملة لسياسات الضمان الاجتماعي من خلال استراتيجيات متكاملة لتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وأمن الدخل للجميع.

ولا تقدم "نُهج شبكات الأمان" نُظماً أوسع نطاقاً للحماية الاجتماعية، وإنما تشتمل غالباً على برامج منعزلة، كثيراً ما تكون مجزأة وغير منسقة بما يكفي. وتجزؤ هذه البرامج يجعل من الصعب على المستفيدين منها تحديد الجهة المسؤولة عن تنفيذ البرنامج، وقد يؤدي بالتالي إلى فجوات في التغطية وأخطاء تتعلق باستبعاد بعض المستحقين، أو قد تثير مخاطر في قطاع أنشطة ما تترتب عليها نتائج سلبية غير متوقعة في قطاع آخر(محمد القفاص,2004).

ويستند مفهوم مبادرة الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية إلى مبادئ العدالة الاجتماعية، ويحيل إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لإعمال الحق في الأمن الاجتماعي وفي مستوى معيشي لائق وفي الصحة والتعليم والغذاء والسكن. فمبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية ومعايير حقوق الإنسان مفهومان متكاملان، إذ يهيئ الأول المساحة السياس آتية، فيما يرسم الثاني الإطار المعياري الذي ينبغي أن تحدد من خلاله الدول حدودها الدنيا للحماية الاجتماعية. وفي حين تمثل هذه الحدود الدنيا التزامات سياساتي للدول، فإن معايير حقوق الإنسان تمثل حقوقا ملموسة لأصحاب حقوق محددين، وهي تشكل بالتالي التزامات قانونية ملموسة للدول(:مصطفى جاسم,2004).

**رابعا: أنواع الحماية الاجتماعية**

1. **التدخلات في سوق العمل**

توفر التدخلات في سوق العمل، والتي تتألف من سياسات إيجابية وسلبية، الحماية للفقراء القادرين على الحصول على عمل. بينما تخفف البرامج السلبية، مثل التأمين ضد البطالة ودعم الدخل والتغيرات في تشريعات العمل، من الاحتياجات المالية للعاطلين ولكنها ليست مصممة لتحسين إمكانية توظيفهم(أحمد كمال, 2015).

ومن ناحية أخرى، تركز البرامج الإيجابية على زيادة الوصول إلى العمال العاطلين عن العمل مباشرة. وتُستخدم سياسات سوق العمل النشطة (ALMPs) للحد من خطر البطالة ولزيادة القدرة الربحية للعمال. تمتلك سياسات سوق العمل النشطة هدفين أساسيين هما: (1) اقتصادي، من خلال زيادة قدرة العاطلين عن العمل لإيجاد فرص عمل وزيادة الإنتاجية والأجر؛ و(2) اجتماعي، من خلال تحسين اندماج ومشاركة العمالة المنتجة. وهذه البرامج لديها القدرة على زيادة فرص العمل ومعالجة المشاكل الاجتماعية التي غالبًا ما تصاحب ارتفاع معدلات البطالة. وتعد السياسات النشطة طريقة لعكس الآثار السلبية لإعادة الهيكلة الصناعية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية وللمساعدة في دمج الأشخاص الضعفاء بعيدًا عن أسواق العمال. وغالبًا ما تستهدف هذه السياسات العاطلين عن العمل على المدى الطويل والعمال في الأسر الفقيرة ومجموعات معينة تعاني من أضرار سوق العمل. وهذه البرامج لديها أهداف اجتماعية واقتصادية هامة. تشمل برامج سوق العمل النشطة مجموعة واسعة من الأنشطة لتحفيز العمالة والإنتاجية مثل (التلاوي ,2005).

* **خدمات التوظيف.** تشمل هذه الخدمات تقديم المشورة والمساعدة في التسكين ومطابقة الوظائف وتبادل العمال وخدمات أخرى ذات صلة من أجل تحسين أداء سوق العمل.
* **التدريب على الوظائف**. وهذا يشمل تدريب/إعادة تدريب العاطلين عن العمل والعمال في عمليات التسريح الجماعي والشباب لزيادة كمية إمدادات العمل.
* **توليد فرص العمل المباشرة** هو تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة (مثل، مشاريع الأشغال العامة والإعانات المالية) لزيادة الطلب على اليد العاملة.

وهناك مشكلة شائعة في تنفيذ التدخلات الناجحة في سوق العمل تتمثل في كيفية دمج الاقتصاد غير الرسمي، الذي يضم قسمًا كبيرًا من القوة العاملة في البلدان النامية. وتضم العمالة غير الرسمية بين نصف وثلاثة أرباع العمالة غير الزراعية في غالبية هذه البلدان. وتزداد نسبة العمالة غير الرسمية عندما توضع الزراعة في الاعتبار. معظم العمال غير الرسميين لا تغطيهم أنظمة ضمان اجتماعي وسلامة مهنية وتدابير صحية ولوائح خاصة بظروف العمل كما أن حصولهم على الخدمات الصحية والتدابير المرتبطة بالعمل للحماية الاجتماعية محدودًا. وتعمل التدخلات في سوق العمل على دمج استراتيجيات مختلفة لمنع وتعويض المخاطر المهنية والاجتماعية في الاقتصاد غير الرسمي. وتُعد هذه الاستراتيجيات التي تشمل تدابير لمنع أثر المخاطر وتخفيفها هي الاستراتيجيات الأكثر فعالية) الدعمي,2003).

1. **التأمين الاجتماعي**

تُعد أنظمة التأمين الاجتماعي برامج مساعدة تحمي المستفيدين من النفقات الكارثية مقابل مدفوعات منتظمة لأقساط التأمين. ويمكن أن تكون تكاليف الرعاية الصحية مرتفعة للغاية، لذلك تعد أنظمة التأمين الصحي وسيلة منتشرة تقلل من المخاطر في حالة حدوث صدمة. ومع ذلك، قد لا يكون ذوو الدخل المنخفض قادرين على تحمل تكاليف التأمين. ويجادل البعض بأن أنظمة التأمين ينبغي أن تستكمل بالمساعدة الاجتماعية. ويسمح التأمين الصحي المعتمد على المجتمع بتجمع الإعدادات حيثما تكون القدرة المؤسسية ضعيفة جدًا من أجل تنظيم تجمع المخاطر في جميع أنحاء البلاد، وخاصة في البلدان المنخفضة الدخل، مما يجعل تكلفة التأمين في المتناول أكثر. وفي أنظمة تقاسم المخاطر، لا تكون لأقساط التأمين علاقة باحتمالية مرض المستفيد ويتم تقديم المخصصات على أساس الحاجة.( شومان ,2007).

**خامسا: المساعدة الاجتماعية**

تشمل أنظمة المساعدة الاجتماعية برامج مصممة لمساعدة الأفراد الأكثر ضعفًا (أي الذين ليس لديهم أي وسيلة أخرى للدعم مثل الأسر التي لها عائل واحد أو ضحايا الكوارث الطبيعية أو النزاعات الأهلية أو المعاقين أو الفقراء المعدمين)، والأسر والمجتمعات لتلبية الأرضية الاجتماعية وتحسين معايير المعيشة. وتتكون هذه البرامج من جميع أشكال العمل العام والحكومي والغير حكومي، والتي تم تصميمها لنقل الموارد، إما نقدًا أو عينًا (مثل، التحويلات الغذائية)، إلى الأشخاص الضعفاء المؤهلين للحصول عليها والمحرومين.[[11]](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9#cite_note-11) قد تشمل تدخلات المساعدة الاجتماعية التالي (الدليمي, 2004):

* **الرفاهة والخدمات الاجتماعية** إلى الفئات الضعيفة للغاية مثل المعاقين جسديًا أو عقليًا أو الأيتام أو مدمني المخدرات.
* **التحويلات النقدية أو العينية** مثل بطاقات الطعام والإعانات العائلية.
* **الإعانات المؤقتة** مثل تعريفات خط الحياة أو إعانات السكن أو تقديم الدعم بأسعار أقل لبطاقات الطعام في أوقات الأزمات. (محمد المبارك,2014).

**سادسا: الحماية الاجتماعية كمطلب اجتماعي**

يأتي الحديث في هذه الآجام عن الدولة و مفهوم الرعاية الاجتماعية لمواطنيها للمجتمع وهذا ما يطالب به المجتمع من أي دولة بالتالي هو مطلب اجتماعي قبل كل شيء. فدولة الرفاه أو دولة السياسات الاجتماعية إذن هي دولة الإعانات وهي مصطلحات موجودة وتستعمل من قبل الأمم المتحدة من قبيل دولة الرعاية الاجتماعية أو الدولة الحامية ، بالتالي فإن التدخل المباشر أو غير المباشر من قبل الدولة هدفه توفير الرعاية الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين كمطلب أساس ي ورئيس ي، وهي عبارة عن مجموعة البرامج التي تلتزم بها الدولة لتوفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة وضمان مستوى معيشي لائق.

لهذا غالبا ما توصف الدولة أي دولة الرفاه، بأنها الميكانزيم الذي يعطي الفئات الشعبية التي حرمت من وسائل الإنتاج حقا مكتسبا يختلف عن منظومة الصدقات التي تطبق على الذين لا يمتلكون وسائل القدرة على الإنتاج أصلا، من هنا تتحدد أهداف الرعاية الاجتماعية بوصفها محور السياسة الاجتماعية في مواجهة المشكلات الاجتماعية وإشباع الحاجات الإنسانية من خلال مقابلة الاحتياجات المجتمعية بالخدمات المختلفة. ويؤكد عدد من المختصين أن سياسات الرعاية الاجتماعية يفترض أن تتحدد بمجموعة من المسارات التي توجه الجهود الحكومية والأهلية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية ومواجهة المشكلات المجتمعية ويمكن إيجاز هذه الأهداف كما يلي (بركات, 2000):

1. توجيه العمل الاجتماعي في المجتمع وتوجيه الخطط والسياسات والبرامج الاجتماعية بما يتلاءم والمطالب المجتمعية نحو تحقيق الأهداف المجتمعية ، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لأفراده من خلال تعاون وتنسيق الجهود المختلفة.

2. تعزيز الإصلاح الاجتماعي وتحقيق المساواة والعدالة في توزيع الموارد والخدمات بين الأفراد والآسر الجماعات بمختلف أنواعها.

3. تزويد الأفراد والفئات الأكثر احتياجا بالخدمات اللازمة والضرورية لواجهة المطالب

والحاجات المتزايدة باستمرار.

4. أولوية الرعاية الاجتماعية فئويا ومجتمعيا في كل مرحلة من مراحل يطال فيها المجتمع بزيادة فرص إشباع الحاجات بما يسهم في تحقيق الأهداف المطلوبة.

تكاد تكون السياسة الاجتماعية أحد أهم ركائب التوازن والعدالة الاجتماعية في مجتمعاتنا المعاصرة ، فهذه السياسات تمثل حسب تقارير الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني آلية فعالة لبناء مجتمعات تسودها العدالة والاستقرار والتخفيف من حدة الفقر والإقصاء الاجتماعي وتحسين الرفاه العام كمطلب مجتمعي عام، وبالتالي إخماد بؤر التوتر الاجتماعي، وهي بالتالي تمثل أهم محاور الدور المركزي في مقابل متغيرات الواقع (الجابري ,1997).

**المبحث الثاني: اقتصاد السوق**

**اولا: مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي :**

مفهوم نظمي ذو بعدين اقتصادي ومجتمعي، يقوم على الموازنة المتجددة بين نظام السوق المبني على التفاعل المتجدد بين العرض والطلب وعلى مبدأ المنافسة واستهداف المثلى لتحقيقه في الوقت نفسه من جهة أخرى. لكن هذه المعادلة محكومة بالزمان والمكان وهي محكومة بالتناقض بين طرفيها الأول الاقتصادي الربحي فردي النفع المحدد بالسوق الرأسمالية والآخر الاجتماعي جماعي المنفعة المحدد بأولوية المجتمع على السوق . الربح من جهة، ونظام الرفاه والتنمية الاجتماعية باعتبارها غاية النشاط الاقتصادي والاجتماعي والأداة مع تطور النظام الرأسمالية بدا السوق يأخذ سمات وشروط جديدة تفرضها الوقائع السياسية والاقتصادية المتجددة ، إذ ظهر ما يسمى ب )اقتصاد السوق أو السوق الحر أو اقتصاد السوق الحر( ، لان السوق بوصفه مفهوم وآلية موجودة في جميع الاقتصاديات لكن إدارته وخصائصه تتباين وبمعنى آخر يعتبر اقتصاد السوق الاجتماعي نظامًا اقتصاديًا اجتماعيًا موجهًا للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية مما يستوجب تحقيق الموازنة بين هذين البعدين (بين السوق والمجتمع وبين الربح الفردي والرفاه الاجتماعي) من اجل زيادة الأرباح وزيادة التنمية الاجتماعية في الوقت ذاته. إذ يمكن أن يتحقق النمو الاقتصادي الكبير ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن يؤدي إلى تنمية اجتماعية لذا لابد من تدخل الدولة . ومن الضروري أيضًا أن تكون إدارة السوق الاجتماعي مرنة، فكلما ازداد ضغط التنمية الاجتماعية ازدادت متطلبات التنمية الاقتصادية وضرورة تجددها بما يعزز اقتصاد السوق الاجتماعي الناظم لها والقائم في الوقت نفسه عليها. فمشكلة الموازنة بين الأجور والأرباح، التي تعتبر مشكلة عالمية حاليًا، دليل على وجود علاقة بين السوق والمجتمع وتتطلب تحقيق الموازنة بين الربح والرفاه الاجتماعي على الصعيد الشامل والمؤسساتي مع مراعاة تأثير العولمة، ومشاكل العمل الحالية (فرنسا وألمانيا مثال عليها ) . يختلف دور الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي عن دورها في اقتصاد السوق الكلاسيكي، ففي النظام الأول تكون الدولة ضابطة لآلية عمل السوق بينما السوق يتحكم بضبط الأسعار. ولكن نظرًا لأن السوق غير كامل ويعاني من النقص ويتعرض للتشوه عند ما تتدخل فيه عناصر غير جيدة فأنه يتطلب تدخل الدولة. كما أن اقتصاد السوق يمر بفترات ازدهار وفترات هبوط بشكل متكرر وبالتالي توجد فجوة بين حالات السوق هذه وموضوع العمالة وتأمين فرص العمل بشكل خاص فتكون مهمة الدولة هنا تخفيض الآثار السلبية لنظام السوق (أحمد كمال, 2015).

يعتمد النظام الاجتماعي على تحكم المجتمع في السوق وضبط آلياته وتصحيح التشوهات الاقتصادية فيه وإعادة توزيع الدخول وتخصيص حصة مطلوبة ومتزايدة من الناتج الاقتصادي للرعاية والتنمية الاجتماعية وبمعنى آخر تعظيم الخدمات الاجتماعية، فالدولة هنا هي حكم بين من يريدون تعظيم أرباحهم وبين من يريدون حقهم من التنمية الاجتماعية، ودورها الحد من الاحتكار والممارسات غير الصحيحة فيه . والتساؤلات المطروحة حاليًا، هل يتناول اقتصاد السوق الاجتماعي حالة البلدان المتخلفة اقتصاديًا والمسماة النامية، أم أنه يعكس حالة متقدمة من النمو الاقتصادي والاجتماعي وينطبق بالتالي على البلدان المتطورة

و يعرف "[**اقتصاد السوق**](https://www.economicarab.com/2020/03/Definition-Market.html)" بأنه عبارة عن نظام اقتصادي ويطلق عليه أيضا مسمى اقتصاد السوق الحر، ويطبق قرارات اقتصادية تساهم في تحديد [**موارد الإنتاج**](https://www.economicarab.com/2020/02/Concept-Economic-Resources.html)، والاستهلاك، وطبيعة المنافسة بين المنشآت، والمستويات الخاصة بالأسعار، من خلال الاعتماد على تنفيذ مَجموعة من الإجراءات الخاصة بالمنشآت والأفراد، مما يساهم في تحقيق المصالح الاقتصادية.

كما يعرف أيضا "اقتصاد السوق" بأنه النظام الاقتصادي الذي يهتم بمتابعة الأسعار والإنتاج في سوق ما من خلال دراسة المنافسة بين المنشأة ضمن القطاع الخاص.  
كما عرف (المبارك , محمد, 2014) "اقتصاد السوق" بأنة القطاع الاقتصادي الذي تباع فيه الخدمات والسلع، ويساهم في تحديد طبيعة العرض والطلب في البيئة الاقتصادية الخاصة بسوق معين.

**ثانيا: خصائص اقتصاد السوق**

يمكن حصر خصائص اقتصاد السوق في النقاط التالية :

1. يتميز بالملكية الخاصة وهي من المميزات والخصائص الخاصة باقتصاد السوق، حيث إن أغلب الخدمات والمنتجات فيه تكون ملكاً للقطاع الخاص، مما يساعد أصحاب العمل على إبرام العقود القانونية الخاصة بالتأجير أو البيع أو الشراء والحصول على الأرباح.
2. حرية الاختيار وهي توفير الحرية لأصحاب الشركات لإنتاج المنتجات والخدمات، ومن ثم بيعها أو شرائها ضمن السوق الخاص بالمنافسة، ولكن يسيطر على هذه الحرية قيدان هما :  
   i. طبيعة السعر الخاص بشراء أو بيع المنتجات والخدمات.  
    .iiكمية رأس المال الخاص بكل صاحب شركة.
3. الدافع الذاتي نحو الفائدة وهو من الخصائص الأساسية لاقتصاد السوق، إذ يسعى أصحاب الشركات لبيع منتجاتهم عن طريق طرحها في السوق، وغالباً يتم تنفيذ البيع بعد عقد مفاوضات يسعى من خلالها الأفراد للحصول على المنتجات بأقل الأسعار الممكنة، ولكن يحاول أصحاب الشركات بيعها لأعلى سعر مطروح(أحمد كمال, 2015).
4. المنافسة هي ظهور تحد بين الأسعار المنخفضة داخل السوق، وتساهم المنافسة في ضمان توفير [**الخدمات والسلع**](https://youtu.be/u0lp_O4ZYmQ) التي تتميز بالكفاءة الإنتاجية، وتؤدي زيادة الطلب على هذه المنتجات إلى زِيادة أسعارها بالاعتماد على قانون الطلب.
5. نظام الأسواق والأسعار هو من الخصائص التي يتميز بِها اقتصاد السوق، الذي يعتمد على وجود نظام أسواق يساهم في حصول المنتجين، والبائعين، والمستهلكين على معلومات متشابهة حول المنتجات والخدمات التي يتم توفيرها في السوق.
6. محدودية دور الحكومة هو عدم وجود أي تأثيرات اقتصادية مباشرة للحكومة في قطاع الأسواق الخاصة باقتصاد السوق، ولكن تحرص الحكومات على تطبيق دورها بتوفير الدفاع والحماية لهذه الأسواق، وضمانِ حصول جميع المستثمرين وأصحاب الشركات الخاصة على فرص متساوية للعمل في السوق.

**ثالثا: أهمية وفوائد اقتصاد السوق**

يمكن حصر فوائد اقتصاد السوق في عدة نقاط مختصرة كما يلي :

1. زيادة كفاءة السوق وهي تطور السوق المعتمد على المنافسة بين الشركات المتنوعة، فتسعى كل شركة إلى تقديم كافة الأشياء الضرورية التي تساهم في تعزيز قدرتها على التنافس مع الشركات الأخرى المشابهة لها في مجال العمل (أحمد كمال, 2015).
2. ظهور الكثير من الابتكارات وهي من الفوائد المهمة لاقتصاد السوق، إذ تهتم الشركات بالابتكار لذلك تحرص على البحث دائماً عن منتجات جديدة بهدف بيعها بأفضل الأساليب وأقلّها تكلفة. (أمل فؤاد ،2007)
3. جذب الاستثمارات الأجنبية وهو دور اقتصاد السوق في توفير الفرص للمستثمرين الأجانب للمشاركة في الأسواق المتنوعة، مما يؤدي إلى [**نمو**](https://www.economicarab.com/2020/03/Difference-Economic-Growth-Economic-Development.html) الأرباح المالية للدول التي تطبق هذا النظام الاقتصادي في بيئة الأعمال الخاصّة بها.
4. ظهور مجموعة من السلع المتنوعة وهي من الفوائد الأساسية لاقتصاد السوق، حيث تساهم في توفير العديد من أنواع المنتجات الاستهلاكية التي من الممكن أن يشتريها الأفراد مقابل دفع ثمنها (أحمد كمال, 2015).

**رابعا: عيوب اقتصاد السوق**

من عيوب اقتصاد السوق هي :

1. غياب أولويات الاستثمار وهي من العيوب الرئيسية لاقتصاد السوق، حيث توجه الثروة المالية لتحقيق أعلى كمية من الأرباح، وليس للاهتمام بالأشياء التي يحتاجها الأفراد بشكل حقيقي.
2. عدم استخدام الطاقة الصناعية حيث تؤدي إلى توقف العديد من الآلات عن العمل، مع ظهور الكثير من الحاجات الضرورية للأفراد.
3. تفاقم عدم المساواة الاجتماعية: التي تؤدي إلى غياب المساواة في العلاقات الاجتماعية، فيصبح الأغنياء أكثر ثراء، بينما يزداد فقرا.
4. انتشار الجرائم الاقتصادية: هي من سلبيات اقتصاد السوق؛ حيث تؤدي إلى تعزيز محاولات بعض الأشخاص للحصول على المال بطريقة غير شرعية، وخصوصاً عندما لا توجد أي وسائل قانونية تساعد في الحصول على المال(مكتب العمل الدولي,1999).

**المبحث الثالث: تأثيرات العولمة ودور المنضمات على قوانين الحماية الاجتماعية**

**اولا : مفاهيم حول ماهية العولمة**

ويمكن تعريف العولمة الاقتصادية على أنها العملية التي تبدأ فيها الشركات والمنظمات والدول العمل على نطاق دولي، وغالبًا ما تستخدم العولمة في سياق اقتصادي، ولكنها تؤثر أيضًا على السياسة والثقافة وتتأثر بها.

بشكل عام، أثبتت العولمة أنها ترفع مستوى المعيشة في البلدان النامية لكن بعض المحللين يحذرون من أن العولمة يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على الاقتصادات المحلية أو الناشئة والعاملين والأفراد حيث لم تحقق الدول النامية أي تحسن ملحوظ من التحرر المالي والتجاري وذلك لأن النسبة الأكبر من الاستثمارات الأجنبية تسافر إلى البلدان المتقدمة (محمد المبارك,2014).

العولمة الاقتصادية ليست جديدة فهي منذ بداية الحضارة. تبادلَ الناس البضائع مع جيرانهم، ومع تقدم الثقافات كانوا قادرين على السفر إلى أماكن أبعد لتداول سلعهم الخاصة مقابل المنتجات المرغوبة الموجودة في مكان آخر. يُعد طريق الحرير، وهو شبكة قديمة من طرق التجارة المستخدمة بين أوروبا وشمال إفريقيا وشرق إفريقيا وآسيا الوسطى وجنوب آسيا والشرق الأقصى، مثالًا على العولمة المبكرة لأكثر من 1500 عام.

وبعد الاستكشاف الأوروبي للعالم الجديد، حدثت العولمة على نطاق أوسع حيث أصبح النقل الواسع النطاق للنباتات والحيوانات والأطعمة والثقافات والأفكار معروفًا ومنتشراً(أمل فؤاد ،2007).

وفي السنوات الأخيرة ازداد معدل العولمة نتيجة للتقدم السريع في الاتصالات والنقل، حيث إن التقدم في الاتصالات يُمكّن الشركات من تحديد فرص الاستثمار، وفي الوقت نفسه فإن الابتكارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال الفوري تتيح النقل السريع للأصول المالية عبر الحدود(أمل فؤاد ،2007).

كما أن السياسات المالية داخل البلدان والاتفاقيات التجارية الدولية بينها تسهل العولمة وكذلك الاستقرار السياسي والاقتصادي يسهل العولمة أيضاً، حيث يشير الخبراء إلى أن عدم الاستقرار النسبي للعديد من الدول الأفريقية كان أحد أسباب عدم استفادة إفريقيا من العولمة بقدر استفادة بلدان في آسيا وأمريكا اللاتينية.

وتشير نظرية التبعية إلى أن البلدان الأقل نمواً لن تكون قادرة على التطور لأن العالم الغني يستخدمها كنظير للمستعمرات (نظام استعماري حديث). وهذا يعني أن العالم الغني يستخدم البلدان الأقل تقدمًا كمصادر للمواد الخام والعمالة الرخيصة ولكنه لا يسمح أبدًا لتلك البلدان بالوصول إلى حيث يمكن أن يكون لديها صناعات محلية رئيسية خاصة بها (مكتب العمل الدولي,1999).

لنذكر هنا على سبيل المثال المكسيك، حيث تم استخدامها كمصدر للمواد الخام للولايات المتحدة لفترات طويلة فمثلاً كانت تقوم الولايات المتحدة بشراء النحاس من مناجم مكسيكية ثم تقوم بإعادة المنتجات الجاهزة إلى المكسيك لبيعها.

في الوقت الحاضر تُعد المكسيك هي مصدر للعمالة الرخيصة للولايات المتحدة وهذا هو السبب في وجود العديد من المصانع خاصة في المناطق الحدودية بين البلدين، وكلها تهدف إلى توفير سلع رخيصة للسوق الأمريكية، وفي الوقت نفسه لا تستطيع المكسيك تطوير صناعاتها المحلية.

وقد صار مع العولمة من السهولة بمكان تصنيع أجزاء مختلفة من منتج ما في مناطق مختلفة من العالم فمثلاً يمكن تصنيع أجزاء مختلفة من السيارة في بلدان مختلفة ثم القيام بتجميعها وتركيبها بعد ذلك كوحدة متكاملة جاهزة للبيع(مكتب العمل الدولي,1999).

كما تؤثر العولمة على الخدمات أيضًا، فقد قامت العديد من الشركات الموجودة في الولايات المتحدة بالاستعانة بمصادر خارجية لشركات هندية كمراكز اتصالات وخدمات تكنولوجيا المعلومات.

كما نقلت شركات السيارات الأمريكية عملياتها إلى المكسيك، حيث تكون تكاليف العمالة أقل. والنتيجة هي المزيد من الوظائف في تلك البلدان، مما قد يكون له تأثير إيجابي على الاقتصاد الوطني في تلك البلدان ويؤدي إلى مستوى معيشة أعلى.

وفي ظل الظروف الاقتصادية المفتوحة، فإن الصراع بين تحقيق التوازن الاقتصادي الخارجي والتوازن الاقتصادي الداخلي يمثل قيدًا كبيرًا على سياسات الاقتصاد الكلي في البلدان النامية، مما يضعف قدرتها على التحكم في الاقتصاد الكلي.

ومع الابتكار المستمر للأدوات المالية والتوسع السريع في الأصول المالية واتجاه خصخصة رأس المال الدولي، أحدث رأس المال الدولي العائم آثارًا هائلة على السلامة الاقتصادية والاستقرار المالي للبلدان النامية، فوفقاً لبعض البيانات التي قدمها صندوق النقد الدولي، فإن قيمة القروض المصرفية قصيرة الأجل المتدفقة عبر وفي الأسواق المالية الدولية وغيرها من الأسواق المالية ورأس المال في عام 1997م بلغت على الأقل 7200 مليار دولار أمريكي ، وهو ما يعادل حوالي ربع إجمالي القروض في العالم كله(محمد المبارك,2014).

ووفقاً لتقدير من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، فإن القيمة الإجمالية اليومية لمعاملات البورصات الأجنبية في نيويورك وطوكيو ولندن وحدها في عام 1997م كانت تساوي حوالي 620 مليار دولار، تم استخدام 18 ٪ منها للتجارة الخارجية والاستثمار، أما الـ82٪ المتبقية فاستخدمت للمضاربة في الأسواق المالية الدولية، مما قد تؤدي هذه الكمية الهائلة من رؤوس الأموال الدولية العائمة إلى فقاعات اقتصادية وتقلبات غير منظمة في الأسواق الدولية(الشحات,2004).

**فوائد العولمة:**

توفر العولمة للشركات ميزة تنافسية من خلال السماح لهذه الشركات بالحصول على المواد الخام بطريقة غير مكلفة، كما تتيح العولمة للمنظمات الفرصة للاستفادة من انخفاض تكاليف العمالة في البلدان النامية ، مع الاستفادة من الخبرة الفنية وتجربة الاقتصادات الأكثر تقدمًا.

يستفيد المستهلكون أيضًا، فالعولمة تقلل من تكلفة التصنيع، هذا يعني أنه يمكن للشركات تقديم سلع بسعر أقل للمستهلكين حيث يعد متوسط تكلفة البضائع جانبًا رئيسيًا يساهم في رفع مستوى المعيشة، كما يمكن للمستهلكين أيضًا الوصول إلى مجموعة متنوعة من السلع(مكتب العمل الدولي,1999).

كما ان العولمة تزيد من حجم التجارة الدولية, و تؤدي إلى تنويع المنتجات من السلع والخدمات، وتحسين جودتها، مع انخفاض تكاليفها وبالتالي أسعارها.

**سلبيات العولمة:**

كان للعولمة الاقتصادية وبالأخص الجوانب المالية منها آثاراً اقتصادية سلبية على اقتصاديات الدول النامية، كالتقلبات الفجائية لرأس المال، حيث تزايد انسياب وتسرب هذه الأموال وبشكل كبير إلى البلدان العظمى، وتعرضت البنوك للأزمات وسادت أجواء المضاربات وما تولد عنها من غسيل للأموال وذلك بتهريب رؤوس الأموال الوطنية للخارج، والتي شكلت نسبة كبيرة على مستوى العالم، ففي العام 2018م تخطى غسيل الأموال (8) مليارات دولار ، بينما يتراوح حجم هذا النوع من الجرائم المالية في العالم أجمع بين (2-3) ترليون دولار، ما يوازي (2-5) بالمئة من الناتج العالمي الإجمالي(محمد المبارك,2014).

إذاً فليس كل شيء عن العولمة مفيد، فكما أن هناك مستفيدون فهناك متضررون، فمثلاً الأشخاص الذين يعتمدون على نظام الوظيفة في المجتمعات المتقدمة، فإنه عندما يتم الاستعانة بمصادر خارجية من العمالة من دول مجاورة فإن هذا يعني أنه يجب على العمال في العالم المتقدم أن يتنافسوا مع أسواق الوظائف المنخفضة التكلفة، أما بالنسبة للعالم النامي فإن الوضع سيكون أكثر تعقيدًا(الشحات,2004).

**ثانيا: تأثيرات العولمة على سياسات الحماية الاجتماعية.**

تكاد تكون العولمة أحد أكثر الظواهر تأثيرا في حياة الإنسان في عالمنا المعاصر، فقد شهد العلم في العقد الأخير من القرن العشرين تحولات جذرية حول محاولة دمج العالم اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا وسياسيا دون الاعتداد بالحدود السياسية أو الاختلافات الثقافية والحضارية للدول وذلك من خلال ظاهرة العولمة (Globalization) ، التي كثر استخدامها في الأدبيات والكتابات المعاصرة ليس في الدول النامية فحسب ، بل حتى المتقدمة منها، فالعولمة بتداعياتها المختلفة

تفرض على الدولة تغيير في سلطاتها وسيادتها بفعل الاندماج في الاقتصاد العالمي ، ومن ثم تضاعف الأعباء التنموية والتغيير في توجهات التنمية .

فالعولمة تفترض بالضرورة إحداث تغييرات بنيوية على معايير الأداء الوظيفي للدولة فمؤسسات الدولة القومية وحدودها باتت تفقد قوتها وتأثيرها شيئا فشيئا لصالح مؤسسات وآليات العولمة ، وتغدو الدولة ضمن المنظومة العامة للمجال المعلوم، فالعولمة بمعناها السائد أو بالأحرى ضرورات الانخراط الفعال فيها، يستلزم ويفترض التخلي التدريجي عن الصلاحيات التقليدية للدولة، بسبب حاجات التكيف مع السياسات العالمية المفروضة في إطار مبدأ المنافسة الحرة ومنع خدمات الصحة الإنجابية، وتعزيز الخدمات الأساسية للجميع وتوفير التعليم للجميع، والقضاء على الفقر، وتوفير مصدر عيش مستديم، وتمكين المرأة وإنجاز المساواة بينها وبين الرجل، وإيجاد بيئة ملائمة تمك تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبناء الجات المؤسسية اللازمة لإدارة القدرات و التنمية (الشحات,2004).

**ثالثا: دور المنظمات الدولية في تحقيق الحماية الاجتماعية**

بداية كانت الحرب العالمية الثانية مناسبة لتعدد المواثيق الدولية التي تؤكد على دور الدولة في المجال الاجتماعي، وقد ساعدت هذه المواثيق على زيادة دور الدولة في هذا المجال ، و تأكيد الحق في التأمين الاجتماعي ، فقد ظهر الاهتمام بالحق في التامين الاجتماعي

على الصعيد الدولي مع بداية نشوب الحرب العالمية الثانية ، فميثاق الأطلنطي الذي وقع في 12 أوت 1941 أكد على ضرورة التعاون بين جميع الدول في المجال الاقتصادي لتحسين شروط العمل ، وتوفير التامين الاجتماعي للجميع، وكذا جهود منظمة العمل الدولية أثناء الحرب العالمية الثانية، فقد عقد في نيويورك في الفترة 29 أكتوبر إلى 50 نوفمبر 1941مؤتمر دولي للعمل صدرت عنه توصية مؤيدة لما جاء في الميثاق الأطلنطي لوضع والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان التي بدورها تكفل تحقيق الآمن الإنساني، لذلك يفترض أن تتجه هذه السياسات في ظل حرية السوق إلى تبني خطط وبرامج عمل تضع نصب عينها مقومات التنمية الاقتصادية في إطار التغير الذي لحق بالرعاية الاجتماعية بفعل اقتصاد السوق ومواجهة المشكلات الاجتماعية ومقابلة الحاجات الإنسانية من خلال خطط علمية ومشروعات موجهة بتشريعات وقرارات ترتبط بالإطار الاقتصادي والقيمي والسياسي لتحقيق العدالة الاجتماعية.

لقد برهنت التجربة التاريخية أن النماذج الدولية غير قابلة للاستمرار على المدى البعيد فهي قد فشلت عمليا ، كما أن الأسواق وآلياتها لا تراعي مصالح الفقراء ولا تحترم متطلبات تجديد البيئة ، وبالتالي لا يمكن أن تكون هي الأخرى قابلة للاستمرار على المدى البعيد أيضا، إذ أن نظام السوق ليس سوى نظام فرعي مفتوح ضمن النظام الحيوي العالمي بالتالي فإنه غير قادر على ضبط أبعاده بشكل ذاتي مع احترام متطلبات النظام الدولي، بالتالي وإزاء هذه الصورة يبدو أن إشكالية الواقع عموما والواقع العربي خصوصا تكاد تتحد في صعوبة تفرد نظام السوق أو تدخل

الدولة في الشأن الاقتصادي المؤدي إلى الرفاهية الاجتماعية(أمل فؤاد ،2007) .

**الاستنتاجات**

* + 1. لم تعد برامج الرعاية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي محصورة فقط بالتغييرات الداخلية للدولة فحسب، أو الجوانب السياسية و الاجتماعية
    2. تأثيرات البيئة الاقتصادية و الدولية، و تأثيرات الاقتصاد الدولي و النظام السياسي الدولي خارج الحيز الداخلي للدولة مع تزايد تأثيرات العولمة على سياسات الحماية الاجتماعية.
    3. هناك مستوى عال من الأهمية حول مواضيع رئيسية يكون لها انعكاس و تأثير مباشر على حياة المواطن و علاقته بالدولة و آفاق تطور هذه العلاقة لاحقا، و هذه المواضيع تتركز اليوم و بشكل أساسي حول الخصخصة و التكييف الهيكلي في ظل العولمة والحماية الاجتماعية .
    4. إن الوظيفة الاجتماعية الأهم للدولة في نظرنا، هي الحِّفاظ على كرامة المواطنين؛ بتوفير سُبُل الحياة الكريمة لهم؛ من خلال إشباع حاجاتهم الأساسية، وتيسير حصولهم على حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفي ظل العولمة يصبح أداء الدولة لوظيفتها الاجتماعية أمرًا لازم
    5. الدولة هي وحدها القادرة على تحقيق التوازن بين المطالب المتنافسة والمتصارِّعة، والتوسُّط بين القوى الاقتصادية القومية وغير القوميَّة
    6. تِّحدث أهمية الوظيفة في ظل العولمة، الاجتماعية للدولة، خاصة في الدول العربية.

**التوصيات**

1-العمل على تعديل قوانين وقرارات الحماية الاجتماعية لمواكبة المتغيرات الاقتصادية الدولية و المحلية، وأهمها قواعد المنظمة العالمية للتجارة على أن يكون الهدف من هذا التعديل هو الموائمة بين إطلاق الحرية الفردية في محاربة النشاط الاقتصادي.

1. العمل تحقيق الوحدة الاجتماعية والتكامل الاقتصادي في ظل زمن العولمة .
2. التشجيع على زيادة أولويات الاستثمار وهي من العيوب الرئيسية لاقتصاد السوق، حيث توجه الثروة المالية لتحقيق أعلى كمية من الأرباح، وليس للاهتمام بالأشياء التي يحتاجها الأفراد بشكل حقيقي.
3. زيادة المساواة الاجتماعية: التي تؤدي إلى زيادة المساواة في العلاقات الاجتماعية.

**المصادر والمراجع العلمية**

**المصادر العربية:**

1- أحمد كمال أحمد، السياسة الاجتماعية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 2015 ، ص 90

2- مكتب العمل الدولي، الضمان الاجتماعي من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة، مؤتمر العمل الدولي، الدورة المائة، التقرير السادس، 1999 ، ص 25

3- طلعت مصطفى السروجي، راض ي أمين حمزاوي، أساسيات الرعاية الاجتماعية والحاجات الانسانية، دار العلم، دبي، 2011 ، ص 91

4- محمد المبارك، نظام الإسلام، الحكم والدولة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان 2014 ، ص 11

5- أحمد يوسف الشحات، اللازمات المالية في الأسواق الناشئة، مع إشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا، دار النيل للطباعة والنشر، المنصورة، جمهورية مصر العربية،1999 ، ص 41 .

6- ضياء مجيد الموسوي، الحداثة والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر 2004 ، ص 91

7- نبيل مرزوق، دور آليات السوق وتدخل الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي، على الموقع:

http www.mafhoum.com/syr/article ،1999/99/ تاريخ الاطلاع: 59.

8 -سلام عبد العلي العبادي و مثال عبد الله غني العزاوي، السياسة الاجتماعية في العراق جدل دولة الرفاه ، داب، سوريا عدد 11 واقتصاد السوق، مجلة كلية2005 ،ص 13

9 -طلعت مصطفى السروجي، السياسة الاجتماعية في اطار المتغيرات العالمية الجديدة، ط 9، دار الفكر العربي، القاهرة، 2013 ،ص 99

10 -سلام عبد العلي العبادي و مثال عبد الله غني العزاوي، نفس المرجع السابق ،ص 11

11- الطيب سماتي، الإطار القانوني للتأمينات الاجتماعية في التشريع الجزائري ومشاكله العملية، ندوة حول مؤسسات التأمين التكافلي والتامين التقليدي بين الآس النظرية والتجربة التطبيقية، جامعة سطيف، الجزائر، خلال الفترة 90 91 أبريل، 1998

12- بن دهمة هواري، الحماية الاجتماعية في الجزائر دراسة تحليلية لصندوق الضمان الاجتماعي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة

تلمسان، الجزائر، 2004 ،ص 49

13- مكتب العمل الدولي، الضمان الاجتماعي من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة، مرجع سبق ذكره 51

14- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، دور المنظمات غير الحكومية العربية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي المتابعة المتكاملة لها، الأمم المتحدة، نيويورك، 1995 ،ص 39

15 -عبد العزيز المنصور ،العولمة والخيارات العربية المستقبلية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد: 90 العدد الثاني، 2011

16- تقرير البنك الدولي، تحسين شبكات الأمان ضروري لتحقيق منافع العولمة للفقراء في العالم تقرير جديد يبب ين أن الأشكال الجديدة من الحماية الاجتماعية يمكن أن ، تزيد سرعة تخفيض أعداد الفقراء، 94 جافني 2012, media.worldbank.org

17- أحمد زايد، الدولة ونمط التنمية في مجتمعات العالم الثالث، تحليل سيسيولوجيا للدور الاقتصادي للدولة، دار الرازي للطباعة، بيروت، 2003 ، ص 94

18- جوزيف ستجلي تز، ضحايا العولمة، ترجمة: لبنى الرئدي، ط 9، مكتبة الآسرة، القاهرة، 2012 ، ص 49

19- محمود خليل، العولمة والسيادة: إعادة صياغة وظائف الدولة، كراسات استراتيجية، العدد 136 مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام، فبراير 9554 ،ص 99

20 -محمد سعد أبو عامود، الوظائف الجديدة للدولة في عصر ، العولمة، مجلة الديمقراطية، السنة الأولى، العدد 3 صيف 2000 ، ص 22 .

**المصادر الانجليزية:**

1-Abdellatif Benachenhou, Du budget au marches, Alpha editions, Alger, Nov. 2004.

2- hircine Benicar, Algeria. De la pacification socialist à l'économie de marches, Nag editions, Alger, 2004.

3- Milton Friedman, Interview au magazine express ( France), 19/10/1995. 8- International Monetary Fund: Algeria, 2013 article 4 consultation, Country Report N °. 14/32, Feb. 2014.

4- Abdelhak Lamar, De l'efficacité de la defense publique et de la croissance economies en Algeria, in Quotidian El Watan du 14-07-2014. ( http://www.elwatan.com/chroniques/repereseco/de-l- efficacies- de- la- defense- publique- et- de- la- croissance- economies- en- Algeria- 14-07-2014-264525\_175.php).

5- Abdurrahman Embroil, in Le development economies de l'Algérie, Outrage collective s/ d Pr. Taube has, Kasbah editions, Alger 2011. 11- Ministered de l'industrie et de la restructuration: Colloquy sure la restructuration industrially, Alger 2-3 mars 1999